

نحو مقاربة جديدة للتخطيط التنموي في تونس

عماد الدائمي - رئيس مرصد رقابة

بنهاية سنة 2020 انتهى أجل المخطط الخماسي للتنمية 2016-2020، المخطط الثالث عشر منذ الاستقلال والأول بعد الثورة وبعد اعتماد الدستور الجديد للبلاد. وحل وقت التقييم الجدي لمدى تحقق أهداف ذلك المخطط، ومدى واقعية توقعاته الاستشرافية، ومدى مصداقية الأرقام التي قدمت للنتائج التي تم التخطيط لانجازها والموارد التي تم التخطيط لتعبئتها. كما أن الأوان لتقييم منهجية إعداد وتنفيذ وتقييم المخطط الموروثة من تجربة التخطيط التي انطلقت مع تأسيس الدولة الوطنية بعد الاستقلال، هل أثمرت نتائج تنموية في مستوى الانتظارات والشعارات، وهل مازالت صالحة بعد الثورة التي شهدتها البلاد وفي ظل النظام السياسي الجديد المرتكز على الديمقراطية واللامركزية والشفافية.

كما كان من المفروض أن ينطلق مع بداية العام الجديد المخطط الخماسي الجديد 2021-2024. ولكن إعداد المخطط المذكور تعطل في مرحله الأولى، ووصل إلى مأزق بسبب الأزمة السياسية الراهنة التي تتزامن مع أزمة اقتصادية واجتماعية خانقة وأزمة صحية غير مسبوقة وأزمة نفسية عميقة تلقي بظلالها على كل فئات المجتمع.

ولعل هذا التعطل في إنجاز المخطط يشكل فرصة يجدر اقتناصها من قبل الفاعلين السياسيين في البلاد في الحكومة والبرلمان من أجل إيقاف المسار الراهن المتعثر، وتوجيه الجهود المنهكة والموارد المحدودة التي خصصت أو ستخصص لمخطط لا يتوفر على شروط النجاح، بشكل استثنائي، إلى "مخطط إنعاش إقتصادي وتضامن اجتماعي" للفترة ذاتها من 2021 إلى 2024، يتضمن خطوات عملية سريعة لوقف النزيف المدمر للمالية العمومية والمخرب للتوازنات الكبرى، وتدابير استثنائية لانقاذ نسيج المؤسسات المتوسطة والصغيرة، وخطوات عملية لاصلاح حوكمة المؤسسات العمومية وتقليص خسائرها وانقاذها من الانهيار، وإجراءات إجتماعية تضامنية مع الفئات الهشة المتضررة أكثر من غيرها من الأزمة الراهنة.

على أن يتم إستئناف الاعتماد على المخططات التنموية الخماسية بعد الانتخابات التشريعية لسنة 2024، ضمن رؤية جديدة تلتقي فيها الأجندة التنموية بالأجندة الانتخابية، بحيث تصبح الخيارات التنموية الكبرى المحددة للمنوال التنموي نابعة من صندوق الانتخابات. ويصبح تنزيلها مسؤولية الحزب أو التحالف الذي نال ثقة الشعب. ويصبح تقييم إنجازات المخطط عنصرا أساسيا في تقييم أداء الحزب أو التحالف الحاكم. وهو ما سيكون له أثر كبير في ترشيد الخطاب السياسي وتنضيج المناخات الانتخابية وفي تحويل الخيارات التنموية والبرامج الاقتصادية والاجتماعية إلى أساس التنافس في الحملات الانتخابية وما يتطلبه ذلك من دراسات واستشارات وتكوين للطارات وتقديم لذوي الخبرة والمعرفة بالشأن التنموي على حساب أصحاب الخطاب الشعبي العاطفي.

لو تتبنى الحكومة هذه المقاربة الشاملة، وتفتح بشأنها حوارا جديا، فستكون قادرة على ضمان دعم سياسي وشعبي لها، خاصة إذا رافقتها استشارات واسعة2 وإجراءات لتخفيف الاحتقان المجتمعي وإعلانات جادة على تحويل الحكومة إلى حكومة إنقاذ اقتصادي بعيدة عن التجاذبات والخيارات الخلافية. وهو ما سيفتح الباب أمام دعم المؤسسات المالية الدولية والدول الداعمة التي ظلت خلال السنوات الماضية تشتكي من غياب أدنى رؤية لدى الحكومات المتعاقبة واختلال البوصلة.

تتعلق الدراسة من تقييم سياسات التخطيط التنموي في البلاد طيلة العقود الماضية، قبل أن تتطرق إلى تقييم المسار التنموي بعد الثورة، ثم تقييم المخطط الخماسي الأخير 2016-2020. ثم تطرح قراءة نقدية لمنهجية تقييم نتائج المخططات التنموية المعتمدة من طرف الهياكل المعنية. قبل أن تطرح تساؤلات عن جدوى مواصلة المخطط الجديد 2021-2024 و جدوى مواصلة العمل بالمنهجية القديمة للتخطيط التنموي، وتطرح في الختام معالم المقاربة التنموية الجديدة التي نراها قادرة على تلبية متطلبات الوضع الاستثنائي الراهن وعلى الانسجام مع التغييرات العميقة الحاصلة بعد الثورة في اتجاه ارساء الديمقراطية واللامركزية والتشاركية والشفافية.

أولا: مسار طويل من التخطيط والتنمية أين هي؟

دأبت الدولة التونسية، مثلها مثل عديد الدول النامية إثر انعاقها من الاستعمار والدول ذات التوجه الاشتراكي، على التخطيط المركزي كوسيلة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. واعتمدت على المخططات (الثلاثية والرابعة والخامسة) لبرمجة وتنظيم الاستثمارات العمومية في مختلف القطاعات بغرض تحقيق النمو الاقتصادي، عبر دعم النشاطات المنتجة للثروة والقيمة المضافة والموفرة لمواطن الشغل، وكذلك الحد من الفقر وتحسين مستوى المعيشة ودعم التوازن الجهوي.

وتواصل اعداد المخططات التنموية خلال العقود الماضية، رغم انتقال الاقتصاد التونسي من التأميم (1961-1965) الى الاشتراكية (1961-1969) الى الليبرالية والانفتاح (1970-1982) الى الاصلاح الهيكلي المفروض خارجيا (اثر أزمة الثمانينات) الى التحرير والاندماج في السوق الدولية (منذ التسعينات).

تقاليد راسخة ومنهجية ثابتة

اكتسبت الدولة التونسية خلال العقود الماضية آليات وتقاليد متينة في عمليات إعداد المخططات، عبر هياكل التنمية الجهوية (المندوبية العامة للتنمية الجهوية ودواوين التنمية)، بالتعاون مع مختلف الوزارات والمجالس الجهوية والهياكل الجهوية 3 والمركزية المعنية. انطلاقاً من إعداد الدراسات، ثم القيام بالاستشارات القطاعية والمحلية، ثم عمليات التحكيم وترتيب الأولويات المحلية والجهوية والوطنية والقطاعية، وصولاً إلى عمليات المصادقة من طرف الحكومة ومن طرف البرلمان، ثم عمليات تعبئة الموارد لتمويل مشاريع المخطط، ثم تخطيط انجاز المشاريع ومتابعتها، ثم أخيراً عمليات التقييم في ختام المخطط كنقطة إنطلاق لإعداد المخطط الجديد.

واضيفت لهذه التقاليد في المخطط الأخير مرحلة جديدة، تم تطبيقها بشكل متفاوت بين الجهات والقطاعات، تتمثل في الاستشارات الشعبية ومع منظمات وجمعيات المجتمع المدني في ظل شعارات التشاركية التي أنتجتها مناخات الثورة.

هل تحققت التنمية المنشودة؟

رغم كل الجهد المبذول في إعداد وإنجاز المخططات عبر الأجيال، وكل الآمال العظيمة التي انبثقت عن المخططات وما تضمنته من أهداف سامية وطموحات حالمة وتقديرات ايجابية عالية، ظلت نسبة الانجاز في كل مرة ضعيفة. ولم يحصل أي تواصل في الاستراتيجيات المحددة بسبب التغييرات السياسية الداخلية وتدخلات قوى المصلحة المحلية وتأثيرات قوى الضغط والهيمنة الخارجية من دول ومؤسسات مقرضة ولوبيات دولية. وغابت الرؤية الاستراتيجية والرسالة الواضحة والأهداف الوطنية الجامعة. وتحول إعداد المخططات الى مجرد عملية بيروقراطية لاختيار عدد من المشاريع والتحكيم فيما بينها ثم التوجه الى الجهات المانحة بحثاً عن التمويل لها، دون خيط رابط أو تصور جامع. وتعودت المجموعة الوطنية على طرح أهداف وأرقام غير قابلة للإنجاز والتحقق عند كل بداية خماسية، في ما يخص نسب النمو المنتظرة وعدد المواطن الشغل المأمولة ونسبة تطور الدخل الفردي ونسبة تقليص الفقر وعدد المشاريع المهيكلة المنتظر انجازها. كما تعودت بنسب إنجاز لتلك الأهداف لا تتجاوز 50% في غالب الأحيان. دون أن يتم الكشف عن التقييمات الحقيقية الجديدة لسبب عدم نجاح المخطط السابق قبل الانطلاق في اعداد المخطط الجديد.

وهكذا لم تتحقق المعجزة الاقتصادية التونسية، ولم تتحول تونس الى "نمر اقتصادي في شمال افريقيا" ولا الى "سنغافورة المتوسط". بل أدى فشل السياسات التنموية وما أنتجته من ازدياد للتفاوت الجهوي وهيمنة للعائلات النافذة واللوبيات على الاقتصاد الوطني وانتشار للفساد والمحسوبية وتكريس للتبعية للخارج، الى ارتفاع نسب الاحتقان الشعبي والتوتر الاجتماعي، بشكل ساهم في توفير شروط اندلاع الثورة التونسية.

مخططات تنمية خارج سياق التاريخ

عندما قامت الثورة التونسية، كان المخطط الحادي عشر للتنمية (2007-2011) على وشك الانتهاء، وكانت الخطة التنموية للفترة (2010-2014)، التي سميت بالمخطط المتحرك، قد تمت المصادقة عليها وانطلقت في الانجاز. وكانت كلا الوثيقتين منمقتنين وممتلأتين بالمؤشرات الايجابية والأرقام المزيّنة والأهداف الخيالية. ولم تكن فيهما أي إشارة يفهم منها إدراك لعمق الأزمة التنموية في البلاد واستشراف لإمكانية انفجار الأوضاع واستباق لذلك الانفجار باجراءات اجتماعية جديّة.

لا شك أن الثورة فاجأت الجميع. ولكن لا شك أيضاً أن انهيار السياسات التنموية وعدم واقعية ونجاعة المخططات التنموية والفشل الذريع للمخططات المتتالية في مجالات محاربة الفقر والبطالة ورفع مستوى المعيشة وتقليص التهميش الجهوي وفك العزلة عن الجهات الداخلية وفتح الافاق للباحثين الشبان وغيرها كانت من الأسباب المباشرة لاندلاع ثورة الشعب ضد منظومة الحكم.

ثانياً : "مخطط الياسمين" انحراف بمسار "ثورة الياسمين"

غلبت على الثورة التونسية في بداياتها الشعارات الاقتصادية والاجتماعية أساساً. حيث تصدرت شعارات السخط على "التهميش الاجتماعي" و"التفاوت الجهوي"، والمطالبة "بتشغيل الشباب العاطل" و"مكافحة الفساد" الاحتجاجات الشعبية في المدن الداخلية بالتوازي مع شعارات الحرية والكرامة الوطنية. وتم اعتبار تلك الشعارات من قبل عموم التونسيين بداية من 2011 "استحقاقات الثورة" الواجب العمل على إنجازها دون تأخير. وكان من المفروض أن تكون تلك الاستحقاقات عناوين منوال تنموي جديد. فهل أفرزت الثورة التونسية منوالاً تنموياً جديداً؟ وهل تم بعد الثورة اعتماد منهجية جديدة لإعداد المخططات التنموية؟ وهل حصل تقييم جدي لمسار التنمية في البلاد يكون منطلقاً لمسار جديد مبني على مبادئ وشعارات الثورة.

المنوال التنموي الجديد لم يكن على الأجندة بعد الثورة

كان من المفروض والمنطقي أن يتجه اهتمام النخب التي انخرطت في مسار الثورة وأمنت بالتغيير إلى التفكير في منوال تنموي جديد منسجم مع روح الثورة وشعاراتها ويقطع مع سلبيات المنوال السابق. ولكن الجميع انغمس في التدافع السياسي والصراعات الأيديولوجية والفكرية والخلافات حول النموذج المجتمعي والنظام السياسي وتقاسم الصلاحيات التنفيذية. وتركوا الملف الاقتصادي التنموي بين أيدي البيروقراطية الإدارية ولوبيات المصلحة الداخلية والجهات المانحة الخارجية.

وهكذا عوض أن يطلق، بالتوازي مع الجدل السياسي، حوار وطني حول معالم المنوال التنموي الجديد لتونس الثورة، وأن تنبني على نتائج ذلك الحوار منهجية جديدة لأعداد مخطط تنموي خارق للعادة بشرعية ثورية. عوض ذلك، أقدمت حكومة المرحوم الباجي قايد السبسي المؤقتة، تحت إشراف وزير المالية جلول عياد، وبدعم من اتحاد الأعراف، على إعداد مخطط تنموي خماسي (2012-2016)، تمت تسميته "مخطط الياسمين الاقتصادي والاجتماعي" وشعاره "تحويل تونس إلى سنغافورة المتوسط".

"مخطط الياسمين" بأيدٍ تونسية وتخطيط أجنبي

تم إعداد "مخطط الياسمين" في وقت قياسي، في غفلة من الجميع، دون اعتماد الآليات والتقاليد القديمة لإدارات التنمية، وإنما بالاعتماد على خبرة مكتب دراسات دولي. وانبثقت خطوط المخطط العريضة عن قمة مجموعة الثمانية 8G التي انعقدت في "دوفيل" الفرنسية في ماي 2011، والتي عوض الاعلان عن مخطط مارشال لدعم ديمقراطيات الربيع العربي الناشئة أعلنت عن الاستعداد لمنح تونس وبقية دول الربيع قروض عالية مقابل برنامج إصلاحات قاسية تحت رعاية صندوق النقد الدولي.

وانطلق المخطط من فرضيات خاطئة (نسبة نمو من 5 إلى 6% .. الخ) ليصل إلى نتائج خيالية (خلق مليون موطن شغل ..)، عبر تعبئة 125 مليار دينار (70% محلية و30% قروض).

وتم اعتماد المخطط المذكور، في عملية استباقية، شهرا واحدا قبل انتخابات 23 أكتوبر 2011.

حكومة الترويكا وفقدان الرؤية التنموية

بنت حكومة الترويكا المنبثقة عن انتخابات 2011 برنامجها الاقتصادي والاجتماعي بنسبة كبيرة على ذلك المخطط. بالنظر لافتقارها لرؤية تنموية جديدة، ولفقدانها الجراءة على مصادمة إرادة الجهات الأجنبية النافذة. ونظمت في ماي 2012 المنتدى الدولي حول "تمويل المشاريع التنموية في تونس الجديدة". عرضت فيه على المانحين الدوليين 102 مشروعا أغلبها كانت مضمنة في مخطط ما قبل الثورة بكلفة جمالية تقارب 80 مليار دولار. ولكن الحصيلة كانت ضعيفة وأدى بكثير من الانتظارات. وخرجت الترويكا من الحكم دون تحقيق أي إنجازات اقتصادية تذكر ودون أن تساهم جديا في بناء المنوال التنموي المنشود لتونس الثورة.

حكومة التكنوقراط: تخطيط تنموي بإشراف فرنسي مباشر

ثم جاءت حكومة التكنوقراط الانتقالية المنبثقة عن الحوار الوطني برئاسة المهدي جمعة، لتعلن أن من أهدافها "العمل على استشراف منوال للتنمية يقوم على رد الاعتبار لقيمة العمل واسترجاع الثقة لدى الفاعلين الاقتصاديين". ولكن في الواقع الثقة التي سعت تلك الحكومة لاسترجاعها كانت ثقة المؤسسات المالية الأجنبية من أجل الحصول على مزيد من القروض مقابل تقديم تعهدات تتعلق بإصلاحات هيكلية وسياسات تقشفية وفق رؤيتها، في غياب رؤية وطنية جديدة.

وبالتوازي مع ذلك، تحولت السياسة التنموية للبلاد من شأن داخلي يتم اتخاذ القرار فيه من طرف فاعلين محليين، حتى وان كانوا تحت تأثيرات أجنبية، إلى شأن أجنبي إقليمي ودولي. حيث أصبح لفرنسا بدرجة أولى نوع من الرعاية المعلنة للتوجهات التنموية الاستراتيجية في البلاد. حيث تشكلت في جويلية 2014 "لجنة قيادة الدراسة الاستراتيجية لاعادة هيكلة وتنمية الاقتصاد التونسي" تحت رئاسة محافظ البنك المركزي آنذاك الشاذلي العياري وبمشاركة وزير الاقتصاد والمالية حكيم حمودة والوزير المكلف بالملفات الاقتصادية في رئاسة الحكومة ورئيس "المعهد العربي لرؤساء المؤسسات"، ولكن أيضا السفير الفرنسي بتونس، وممثل الاتحاد الأوروبي في تونس، ومسؤول عن الخزينة العامة الفرنسية، وعن "معهد المتوسط" و "المنتدى الأوروبي المتوسطي لمعاهد العلوم الاقتصادية" المقربين من الحكومة الفرنسية. وقامت تلك اللجنة بإصدار وثيقة "معالم استراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في تونس على المدى المتوسط". وشكلت تلك الوثيقة أرضية "المؤتمر الدولي للاستثمار في تونس الديموقراطية الناشئة" التي انعقدت في سبتمبر 2014 برعاية رئيس الحكومة الفرنسي ومشاركة رئيسي الحكومة الجزائري والمغربي وضيوف آخرين. وتم فيها تقديم 22 مشروعا كبيرا للتمويل. ثم قامت اللجنة في 2015 بإصدار "استراتيجية اقتصاد المعرفة في تونس 2015-2020". كما أصدرت في نفس السنة "دراسة إعادة هيكلة الاقتصاد التونسي" بتمويل من "الإدارة العامة للخزينة الفرنسية".

ظلت كل هذه الدراسات غير مفتوحة للعموم. ولم تعرض أي منها على أنظار مجلس نواب الشعب. بشكل دفع للنسائل عن سبب سريتها ومدى الزاميتها. وهو ما اضطر البنك المركزي التونسي في ماي 2020، عند احتداد النقاش

بخصوصها، الى التأكيد على أن اللجنة كانت "ذات طابع أكاديمي" وأن مخرجاتها لم تكن ملزمة للبنك وللدولة وأنها لم تعد موجودة.

والأكيد بالنسبة لنا أن اعتماد "مخطط الياسمين" المسقط بعد انتخابات 2011، وهيمنة فرنسا والمؤسسات المالية الدولية على التخطيط التنموي للبلاد، مقابل غياب أدنى رؤية تنموية للترويكا والحكومات التي خلفتها وانعدام أي ضغط شعبي جدي، شكلت انحرافا خطيرا بمسار التنمية في البلاد بعد الثورة. وضيعت هذه العوامل على التونسيين فرصة ذهبية ل "تأسيس" منوال تنموي جديد في اطار تشاركي مركزي وجهوي ومحلي وقطاعي، على شاكلة "تأسيس الدستور".

ثالثا : مخطط 2016-2020: إصلاح العربية المعطلة عوض تعويضها

انطلقت حكومة الحبيب الصيد المنبثقة عن انتخابات اكتوبر 2014 في إعداد المخطط التنموي الخماسي 2016-2020 في شهر جويلية 2015. وأعلن ياسين ابراهيم وزير التنمية أن المخطط سيكون جاهزا في 31 جانفي 2016.

منهجية قديمة وأجال مختصرة وتحت رعاية بنك "لازار"

أصدر رئيس الحكومة المنشور عدد 19 لسنة 2015 المؤرخ في 25 جويلية 2015 لضبط الإطار العام ومنهجية إعداد المخطط. وتتضمن المنهجية 3 مراحل: 1- تحديد حاجيات الجهات والقطاعات وضبط التوازنات الاقتصادية الكبرى. 2- ضبط السياسات وتحديد الخيارات والأولويات في نطاق ثلاثة سيناريوهات الأفضل والعادي والأسوأ. 3- ضبط الاستراتيجية التنموية وقائمة المشاريع.

وضبط المنشور لهذه المراحل مدة جمالية قدرها ستة أشهر. وهي مدة قصيرة لا تتجاوز ثلث المدة التي تتطلبها المنهجية المعتمدة من هيكل التنمية الجهوية وبقية الأطراف المتداخلة لإعداد مخططات التنمية.

بالتوازي مع هذه المنهجية المعلنة، اختار الوزير الاعتماد بشكل غير معلن على خدمات بنك استشاري دولي (بنك الأعمال "لازار" الفرنسي) للمساعدة في اعداد الدراسات واختيار المشاريع وتسويقها، في عملية تنقصها الشفافية، بشكل تسبب له وللحكومة في أزمة. ثم أعلن تخليه عن "لازار" وتكليف تحالف ثلاثي بمهام انجاز وتسويق المخطط (بنك "أرجيل" و "كومات" و "جون أفريك" بمشاركة الفرنسي دومينيك ستاروس خان المدير العام السابق لصندوق النقد الدولي المطلوب للعدالة في قضايا تحرش وفي قضية وثائق باناما).

جرعة من التشاركية

بالتوازي مع الدور الأجنبي الغامض وغير الشفاف، تواصلت المنهجية التقليدية بالاعتماد على هيكل التنمية الجهوية وكل الأطراف المتداخلة من وزارات ومجالس جهوية وهيكل جهوية ومركزية. وتم تجاوز الأجال المحددة بأشهر طويلة تغير أثناءها الوزير وحكومته. حيث عرض المخطط الخماسي على مصادقة مجلس نواب الشعب في 12 أفريل 2017. أي قرابة العام والنصف بعد تاريخ انطلاق المخطط !!

وقد تم ادخال جرعات من التشاركية في الأعمال التحضيرية للمخطط. وتم ذلك بشكل متفاوت بين الجهات وبين القطاعات. وتدخلت منظمات مجتمع مدني محلية، مدعومة أحيانا بمانحين أجنب، في بعض الاستشارات. خاصة فيما يتعلق باختيار المشاريع على المستوى المحلي وبالتحكيم على المستوى الجهوي. وتفاخرت الحكومة ببلوغ عدد الذين شاركوا في الاستشارات، للمرة الأولى، إلى حوالي 20 ألفا على المستوى الجهوي والمحلي وقرابة 6 آلاف مشارك على المستوى المركزي.

ولكن التشاركية لم تحصل في مستوى إعداد منوال تنموي جديد لتونس الثورة منسجم مع أهداف وشعارات الثورة. ولم يتم تنظيم حوار وطني جدي بخصوص معالم المنوال الجديد، لضمان التقاف التونسيين رغم خلافاتهم السياسية والايديولوجية حول تصورات اقتصادية واجتماعية جامعة وحول رؤية مشتركة لتونس المستقبل.

الوثيقة التوجيهية أو المنوال التنموي الموجّه

عوض التشاركية، قام ديوان الوزير ياسين ابراهيم، بالاعتماد على الخبراء الذين استجلبهم، بإعداد وثيقة تم تسميتها "الوثيقة التوجيهية"، على أساس أنها رؤية استراتيجية "تؤسس لمنوال تنموي جديد يركز على مقارنة ثلاثية الأبعاد تجمع بين النجاعة والعدالة والاستدامة". وتتضمن "تحديدا للمشروع المجتمعي والتنموي القادم وتضبط محاور التنمية للفترة المقبلة على مستوى الأهداف والسياسات والإصلاحات وذلك انطلاقا من استقرار موضوعي للواقع التنموي بإشكالياته وضغوطاته وفرصه المتاحة". ولم يفتح باب النقاش المجتمعي حول هذه الوثيقة، التي تضمنت الكثير من الشعارات والنوايا الطيبة والمعاني العامة الفضفاضة في إطار "مبادئ ومقتضيات الدستور الجديد منطلقا والاستحقاقات التي قامت عليها الثورة هدفا" و "القطع مع النمط المجتمعي الإقصائي السائد بما يحمله من ظواهر الفساد والاستبداد والترفقة والتهميش... ولتحدد الرؤية الجديدة لتونس" حسب الوثيقة.

منوال تنموي جديد هدفه إدخال إصلاحات في القديم !

أصدق ما في الوثيقة التوجيهية أنها أشارت إلى "الإصلاحات الكبرى" كـ "أهم دعامة للمخطط الخماسي والآلية الرئيسية للتحول نحو منوال تنمية جديد". وقدمت الحكومة في فيفري 2016 عبر توفيق الراجحي، الوزير المستشار المكلف برئاسة مجلس التحاليل الاقتصادية "البرنامج الوطني للإصلاحات الكبرى 2016-2020" الذي "يتضمن 80 إصلاحا مبرمجا بالتوازي مع إنجاز المخطط الخماسي". وأغلب الإصلاحات المعروضة تصب في تنفيذ اشتراطات صندوق النقد الدولي والبنك العالمي ولا ترتبط بأي تصور لمنوال تنموي جديد. وتم الكشف لاحقا أن الوثيقة المذكورة تكاد تكون نسخة مطابقة لتقرير نشر سابقا في المغرب الشفيق. وهو ما يؤكد المصدر الأجنبي للإصلاحات المعروضة.

التركيز على الإصلاحات وضح رؤية الحكومة آنذاك ومن يدعمها بأن وضع البلاد لا يتطلب منوالا تنمويا جديدا وإنما فقط "إصلاحات" في المنوال السابق. وهو ما قاله الراجحي نفسه بشكل مباشر في تصريح لجريدة يومية في 25 ماي 2016 "لو لديك سيارة ولاحظت أنها ليست ناجعة بما فيه الكفاية فأنت لا تغير كل شيء في مرة واحدة بل تتطرق الى أصل المشكل ثم لا تغير إلا الذي يجب تغييره وتحافظ على الباقي"!!

للأسف كان الهدف من الثورة تعويض العربة المعطلة التي عجزت عن إيصالنا الى بر الأمان بسيارة جديدة منسجمة أكثر مع واقعنا، بمحرك قوي ونظيف وفعال ومقتصد (الدولة) ودفع ذاتي وعدل في الرفاهية بين كل الركاب وقدر كبير من الأمان والسلامة ووضوح في الرؤية ومرونة في الحركة مع ثبات في الاتجاه وقدرة على الوصول الى الوجهة المحددة. فأصبح المطلب بعد خمس سنوات من الثورة مجرد إصلاحات ترقيعية في هيكل متهاك يندفع بسرعة متزايدة نحو حائط أملس.

وفي ما يلي سنطرح منهجية التقييم المعتمدة للمخططات الخماسية، وكيف أصبحت هذه المنهجية قاصرة عن التوصل إلى تقييم موضوعي يمكن الاعتماد عليه لتصحيح مسار التنمية المتعثر وبناء المخططات المستقبلية.

رابعا: تقييم منهجية تقييم المخططات التنموية

يفترض أن يكون المخطط الخماسي 2016-2020 قد انتهى بنهاية السنة المنقضية. ويفترض أن يكون تقييم إنجازات المخطط قد تمت موفى سبتمبر 2020 حسب الأجددة الزمنية التي حددتها رئاسة الحكومة في المنشور عدد 19 لسنة 2020 المؤرخ في 27 جويلية 2020 المتعلق بمنهجية اعداد مخطط التنمية 2021-2025.

والمفروض قبل ذلك أن يكون قد حصل تقييم نصف مرحلي جهوي وقطاعي خلال منتصف سنة 2018، وفقا لمقتضيات منشور رئيس الحكومة عدد 16 لسنة 2018 المؤرخ في 7 ماي 2018 والمتعلق بمنهجية التقييم النصف مرحلي للمخطط المذكور، من أجل تحيين ومشاريعه للمدة المتبقية.

تقييم بمنهجية تحتاج إلى تقييم

أكد أن تلك التقييمات حصلت على مستوى هياكل التنمية الجهوية (المندوبية العامة للتنمية الجهوية ودواوين التنمية والادارات الجهوية)، والمجالس الجهوية في مختلف الولايات، ومختلف الوزارات المعنية، مثلما هو معمول به منذ عقود وفقا للتقاليد المتينة التي أرسنها في بلادنا تجربة التخطيط الاقتصادي. ولا شك أن عديد الفاعلين في مختلف الهياكل بذلوا جهدا جبارا في التقييم المرحلي أو الكامل للإنجازات المادية والمالية في مستواهم وفي صياغة الاستنتاجات الكمية والنوعية وتحديد المعوقات والعقبات وسبل تجاوزها، وتعمير جداول التقدم في إنجاز المشاريع، واعداد الرسوم البيانية، وصياغة التقارير الجهوية والقطاعية والتقرير الوطني. وهو جهد وطني يستحق الإشادة ولا غنى عنه في تحيين المخططات الحالية أو في إعداد التوجهات المستقبلية للمخططات القادمة.

ولكن تجميع التقييمات الجزئية الجهوية والقطاعية على أهميتها لا يكفي لبناء تقييم شامل للمخطط. بل يعطي صورة مغلوطة عن مسار يتقدم جزئيا، وأهداف تتحقق بنسب متفاوتة، ومؤشرات يقترب بعضها من المعدلات المنتظرة، ومشاريع بعضها يكتمل إنجازها والبعض الآخر تحصل فيه تغييرات ويرجوؤ موعد الانجاز لأجل لاحق. هكذا كانت التقييمات تحصل في ظل نظام ما قبل الثورة إلى أن ثار الشعب وانقلب الوضع وسقط النظام دون أن يتمكن أحد من استنباق الوضع وإدراك مآلات الأمور.

كيف يكون التقييم الشامل ؟

التقييم الشامل يفترض اعتماد مقارنة مندمجة تضع المخطط في اطاره الزماني ضمن مسار تطور الدولة والمجتمع وعقلية الأفراد. مقارنة تربط المخطط باستحقاقات المرحلة وبتوجهات الرأي العام وانتظاراته وبالمتغيرات المحلية والاقليمية والدولية المتلاحقة وسياسات مختلف الفاعلين المؤثرين في الواقع التونسي. مقارنة تركز على مدى تحقق الشعارات والأهداف التي نادى بها التونسيون أثناء الثورة والتي تشغل بالهم بعد الثورة: أهداف الحرية والكرامة

والتشغيل والعدالة الاجتماعية والتميز الإيجابي والشفافية والحوكمة الرشيدة والحكم المحلي والاقتصاد التضامني الاجتماعي والسيادة الوطنية ومناهضة التطبيع والتصدي للفساد وضرب المنظومة الريعية.

لا معنى لتقييم يركز على مدى التقدم في إنجاز مشاريع مموله بقروض أجنبية مرفوقة باشتراطات لاصلاحات هيكلية أو أجدات سياسية، أو مشاريع تشوبها شبهات فساد أو محسوبة لصالح العائلات المهيمنة على الاقتصاد الوطني، دون أخذ بعين الاعتبار لتلك المعايير التي لا تحتسب بالمؤشرات الكمية.

لا معنى لتقييم لا يطرح تساؤلات من نوع: إلى أي مدى تقدمت البلاد في مسار التحرر من التبعية الاقتصادية؟ وهل اقتربنا أكثر من تحقيق الأمن الغذائي والأمن المائي والأمن الطاقوي؟ وهل تقدمنا أكثر نحو الاقتصاد التضامني الاجتماعي واقتصاد المعرفة والاقتصاد الأخضر؟ ماذا أنجزت البلاد في مجال الرقمنة والحوكمة الإلكترونية؟ إلى أي مدى تحسنت الخدمات الأساسية المقدمة للمواطنين في مجالات التعليم والصحة والنقل والاحاطة الاجتماعية؟ ماذا تحقق في مجال رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة وضعاف الحال والمتقاعدين وتعليم الكبار وفي التغطية الاجتماعية؟ وغيرها وغيرها..

لا معنى لتقييم لمخطط تنمية لا يعتمد معايير مدى التقدم أو التأخر في ترقيم البلاد السيادي لدى وكالات التقييم المختصة، وفي ترتيب تونس في مؤشر التنمية البشرية ومؤشر السعادة العالمي للأمم المتحدة، ومؤشر مدركات الفساد لمنظمة الشفافية الدولية، ومؤشر الحوكمة العالمي للبنك الدولي، ومؤشر الحوكمة الإفريقي لمؤسسة موبراهيم، ومؤشر التنافسية العالمي للمنتدى الاقتصادي العالمي، والمؤشر العالمي للأمن الصحي، ومؤشر سهولة ممارسة الأعمال، ومؤشر الحرية الاقتصادية العالمي، وغيرها ..

لا معنى لتقييم لا يتضمن تقريراً بخصوص مدى التقدم في إنجاز أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر التي تعهدت تونس مثلها مثل بقية الدول على إنجازها بحلول سنة 2030. والتي هي محل تقرير طوعي يتوجب على البلاد تقديمه سنوياً لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة.

تقييمات أرسلت إلى وزارة لم تعد موجودة !

طبعاً لم يحصل كل هذا في التقييم الذي تم للمخطط السابق خلال الفترة المقررة له من أوت الى سبتمبر الماضي، كما لم يحصل في المخططات السابقة. وتم إعداد أغلب التقارير الجهوية والقطاعية في الأجل المحددة وفقاً للمنهجية التقليدية المعهودة، وأحيلت تبعاً، لتعليمات المنشور 19 لسنة 2020، إلى وزارة التنمية والاستثمار، التي ألغيت بجرة قلم في حكومة المشيشي وأصبحت مجرد إدارة عامة في وزارة الاقتصاد والمالية، تحت إشراف وزير قادم من القطاع الخاص لم يشتغل يوماً في هياكل الدولة.

المفروض كذلك أن تكون وزارة التنمية والاستثمار، التي لم تعد موجودة، قد انطلقت اثر ذلك التقييم "في إعداد مشروع وثيقة أولية تحدد محاور ومضامين التوجهات المستقبلية لتكون المرجع الأساسي لإعداد المخطط 2021-2025" حسب المنشور نفسه. وهذه الصياغة توحي أن الحكومة لا تنوي مجرد طرح المنوال التنموي للنقاش وأنها ستواصل الاعتماد على "الوثيقة التوجيهية" للمخطط السابق، المعتمدة بدورها على "مخطط الياسمين" وعلى وثيقة "معالم استراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في تونس على المدى المتوسط" التي أعدتها "لجنة قيادة الدراسة الاستراتيجية لاعادة هيكلة وتنمية الاقتصاد التونسي" وكلاهما يحمل البصمة الفرنسية المباشرة.

كل هذا في ظل تداعيات أزمة وباء الكورونا الخطيرة، وفي ظل الأزمة المالية الخانقة، المتولدة عن الأزمة الاقتصادية والاجتماعية، المرتبطة بالأزمة السياسية والمؤسساتية، الناتج عنها جميعاً أزمة نفسية معنوية.

كل ما سبق ينبئ بأن مصير المخطط الخماسي للتنمية 2021-2025 لن يكون بأفضل من مصير سابقه، وأن البلاد ستخسر أشهر طويلة لإعداد مخطط تقني تقليدي لا تجديد فيه، فاقد للروح وغير قادر على تحفيز المواطنين وتحريك الارادات واقناع المستثمرين المحليين والأجانب بفرص الاستثمار في الوضع الراهن. وقد تخسر خمس سنوات أخرى هامة جداً في تاريخها في إنجاز مشاريع ذلك المخطط التي تفتقد للخيوط الرابطة والرؤية الجامعة والعقيدة الجماعية المحفزة، إذا لم يحصل التدارك.

خامساً : في الحاجة الى مخطط استثنائي للفترة 2021-2025؟

انطلق إعداد المخطط الخماسي 2021-2025 بالمنهجية التقليدية القديمة، دون إعادة النظر في المنوال التنموي القديم، وبدون أي تحيين منتظر للتصورات الاقتصادية التي تضمنتها "الوثيقة التوجيهية" للمخطط السابق ذات اللغة الانشائية الفضفاضة والتوجهات المنبثقة من اشتراطات المؤسسات المالية وتوجيهات الشريك الفرنسي المهيمن.

التخطيط في ظل الأزمة الشاملة

بدأ مسار إعداد المخطط في ظل أزمة مركبة خانقة سياسية مؤسسية، وإقتصادية مالية، وإجتماعية نفسية متزامنة مع الأزمة الصحية غير المسبوقة. وهو ما ينبئ بإمكانية تعثر مسار الاعداد وصعوبة المصادقة على المخطط ان تمكنت "الادارة" من استكمالها خلال هذه السنة في ظل التجاذبات القائمة في مجلس نواب الشعب وخارجه.

وحتى ان تمكنت الحكومة من تمرير المخطط، فسيكون فاقدا للسند الشعبي والسند الاجتماعي والسند السياسي القوي، بالنظر لغياب التشاركية في انجازه والاحترازات المنتظرة بخصوص منهجيته وبخصوص طابعه الليبرالي وتمويله المرتكز في أغلبه على قروض أجنبية. وسيكون فقط بمثابة جدول لمشاريع عمومية جهوية وقطاعية غير ذات قيمة مضافة كبرى، وغير قادرة على تغيير وجه البلاد أو وجهتها وعلى تحقيق أهداف كبرى ينتظرها التونسيون.

ولن يجد المخطط أي التقاف شعبي أو سياسي حوله بالنظر لأن اهتمام السياسيين وعموم الناخبين سيتجه خلال هذه الخماسية الى الاستحقاقات الانتخابية البلدية ثم التشريعية والرئاسية وما سيواكبها ويسبقها ويعقبها من تجاذبات وصراعات وتطورات.

كما قد يجد المخطط رفضا في خواتيمه من الذين سيفوزون في انتخابات 2024 إن قرروا البدء فور تسلمهم الحكم في إنجاز برنامجهم الذي نالوا ثقة الناخبين على أساسه لا مواصلة تنفيذ مخطط ورثوه ولا يمثل بالضرورة تصوراتهم.

وضع إستثنائي يتطلب مخططا استثنائيا

أمام الأزمة الاقتصادية والمالية الخانقة، التي تتطلب حولا استثنائية عاجلة لانقاذ الاقتصاد وانعاشه. وأمام الحاجة لخطوات عملية سريعة لوقف النزيف المدمر للمالية العمومية والمخرب للتوازنات الكبرى. وأمام الضرورة القصوى لاصلاح حوكمة المؤسسات العمومية وتقليص خسائرها وانقاذها من الانهيار. وأمام الحاجة المتأكدة لتدابير استثنائية لانقاذ نسيج المؤسسات المتوسطة والصغرى التي يكاد يفلس أغلبها بسبب تداعيات وباء الكورونا وتدهور الوضع الاقتصادي. قد يكون من الأنجع والأكثر حكمة اتخاذ قرار جريء بايقاف مسار إعداد المخطط الخماسي 2021-2025، والتوجه إلى إعداد "مخطط إنعاش إقتصادي وتضامن اجتماعي" للفترة من 2021 إلى 2024 التي ستشهد الانتخابات الوطنية القادمة. مع الاكتفاء باستكمال المشاريع التي انجزت جزئيا ضمن المخطط السابق ولم تنته. والمضي نحو الإنعاش الإقتصادي هو التوجه الذي ذهبت اليه دول الجوار (الجزائر والمغرب)، والاتحاد الاوربي ودول عديدة أخرى منها فرنسا خلال الاسابيع الماضية.

معالم المخطط المقترح

مخطط إنعاش إقتصادي وتضامن اجتماعي لإنقاذ الاقتصاد الوطني والتصدي للآزمات الراهنة ومواجهة تداعيات الكورونا يقتصر على ثلاث أهداف كبرى تحول إليها نسبة مهمة من الاعتمادات التي كانت ستخصص لمشاريع المخطط الخماسي. والأهداف التي نقترحها للمخطط المذكور:

- 1- دعم المؤسسات الانتاجية وتعزيز مناعة وقدرات وتنافسية المؤسسات المتوسطة والصغرى.
- 2- دعم الرقمنة والحوكمة الالكترونية من أجل تحسين الخدمات للمواطنين وتطوير حوكمة المؤسسات العمومية ومكافحة الفساد.
- 3- تعزيز التضامن الاجتماعي عبر الحفاظ على مواطن الشغل وتشغيل الذين طالت بطالتهم وتعميم التغطية الاجتماعية على عموم المواطنين وتحسين الرعاية الصحية للفئات الهشة

ولن يكون من المستحيل على الحكومة الحالية اقناع حزامها السياسي الحالي وجزء من بقية نواب الشعب بهذا التوجه، بالنظر للخطورة القصوى للوضع الراهن وحتمية التحرك لانقاذ الاقتصاد من الانهيار واستحالة المواصلة بمخطط عادي وكأن الوضع عادي.

ولا شك لدينا أن اعتماد الأهداف المقترحة سيوسع من دائرة الدعم الشعبي والسياسي لهذا التوجه، خاصة إذا رافقته استشارات واسعة وإجراءات لتخفيف الاحتقان المجتمعي وإعلانات جادة عن تحويل الحكومة إلى حكومة إنقاذ اقتصادي بعيدة عن التجاذبات والخيارات الخلافية.

وما سيزيد في تعزيز موقف الحكومة في هذا الخيار اعلانها عن إطلاق حوار وطني جدي وهادئ حول معالم المنوال التنموي المستقبلي طويل المدى وحول منهجية إعداد المخططات التنموية القادمة، وتأكيد أنها ستترك للقوى السياسية الفرصة لتتضح تصوراتها وإعداد برامجها لعرضها على الناخبين في الاستحقاقات القادمة، حتى يتمكن من ينال ثقة الشعب من تنفيذ برنامجه، وفق منهجية جديدة سنقترحها في المحور الأخير.

سادسا : في الحاجة إلى مقارنة جديدة للتخطيط التنموي في تونس

اعتمدت الدولة التونسية التخطيط التنموي منها منذ استقلالها في 1956 مثلها مثل أغلب الدول النامية التي خرجت من الاستعمار وانطلقت في مسار تحرري للتخلص من هيمنة المستعمر وفي مسار تعبئة الامكانيات والطاقات الذاتية لبناء

المؤسسات السيادية والاقتصاد الوطني. ولا شك أن بناء الدولة التونسية الأوائل تأثروا بالمناخات السائدة آنذاك في دول نامية مؤثرة مثل الهند التي بدأت التخطيط منذ سنة 1950، وبنجاح التجربة السوفياتية التي انطلقت في العشرينات من القرن الماضي وانبتت على التصنيع وتطوير وسائل الانتاج والاعتماد الذاتي وأسست إلى نهضة سوفياتية انتقلت الى دول ما أصبح بعد ذلك يسمى بالمعسكر الاشتراكي. والأكيد أيضا أنهم تأثروا بتجربة التخطيط التي انطلقت في فرنسا في الأربعينات وتأسست لها هياكل وتقاليد نقلتها إلى مستعمراتها.

نجاح البدايات .. ولكن العبرة بالمآلات

لا شك أن التخطيط الاقتصادي كان مفيدا لتونس في مرحلة التحرر وبناء المؤسسات وإرساء أسس الاقتصاد الوطني بالارتكاز على جهد دولة مركزية قوية في غياب فاعلين اقتصاديين خواص ومستثمرين محليين وأجانب ومجتمع مدني محلي. ولا شك أن الاستثمارات العمومية الكبرى التي خصصتها المخططات المتتالية لمشاريع صناعية كبرى ضمن أقطاب تنموية متعددة خلقت ديناميكية ايجابية ووفرت عشرات آلاف مواطن الشغل وخلقت الثروة. ولا شك أن الأهمية التي أولتها المخططات الأولى لقطاعات التعليم والتكوين المهني والصحة الأساسية كان لها دور مهم في تطوير مؤشرات التنمية البشرية في البلاد بشكل جعلها تتفوق في هذا المجال على عديد من جيرانها.

ولكن الأكد أن المخططات المتتالية في تونس فشلت في إحداث نهضة صناعية وتكنولوجية وفي تحويل تونس الى "نمر اقتصادي" كما فعلت المخططات في بلدان أخرى كان وضعنا أفضل منها عادة الاستقلال. كما أنها خلقت تشوهات هيكلية في بنية الاقتصاد الوطني ألقت بظلالها على المجتمع. وصنعت وضعا من التفاوت التنموي بين الجهات، ومن تردي الخدمات الأساسية للمواطنين في داخل البلاد أدت إلى نزوح ملايين المواطنين نحو ساحلها.

كما أدت النزعة المركزية المفرطة للمخططات إلى تضخم القطاع العام بشكل أفقده الفعالية والنجاعة وزرع فيه البيروقراطية وكل أنواع المحسوبية. كما أدت الى إرساء أسس اقتصاد ريعي مبني على الرخص والفرص والامتيازات، تمدد فيه القطاع الخاص على أسس الولاء السياسي والانتماء الجهوي والعلاقات الأسرية والمصلحية لا على أساس القيمة المضافة والتجديد التنظيمي والتكنولوجي.

ولا يختلف اثنان أن كل هذه الاخلالات في المسار التنموي، ساهمت في توفير شروط الثورة التونسية، التي رفعت شعارات الحرية والعدالة الاجتماعية والتشغيل والكرامة الوطنية.

نافذة إطلاق مهدورة

شكلت الثورة "نافذة إطلاق" نادرة للبلاد لاصلاح المسار التنموي وخلق منوال جديد بشرعية كبرى بعد حوار مجتمعي شامل. ولكن النخبة التي سيطرت على المشهد خلال المرحلة الانتقالية ثم بعد انتخابات أكتوبر 2011 أضاعت الفرصة مع التاريخ. وانغمست في ادارة الشأن اليومي وفي الصراعات السياسية والايديولوجية. وتركت الشأن التنموي ل"الادارة" التي واصلت العمل بألياتها وتقاليدها القديمة مع بعض التغييرات غير الجوهرية للانسجام مع الواقع الجديد.

تغييرات جوهرية مطلوبة

التغييرات الجوهرية التي حصلت في البلاد ما بعد الثورة تتطلب تغييرا جوهريا في منهجية إعداد المخططات التنموية. المنهجية القديمة لم تعد تصلح. المنهجية القديمة كانت صالحة عندما كانت المخططات تعكس توجهات الدولة/الحزب، في ظل دولة الحزب الواحد والاندماج بين الحزب والادارة.

واليوم بعد أن دخلت بلادنا بعد الثورة، مرحلة التعددية السياسية والتداول السلمي (السريع) على السلطة، المفروض أن تكون التصورات التنموية والخيارات الاقتصادية الكبرى، التي تمثل جوهر برامج الأحزاب الانتخابية، هي أساس التمايز بين المتنافسين على نيل الثقة الشعبية في المحطات الانتخابية. والمفروض كذلك أن الحزب أو التحالف الحزبي الذي يفوز في الانتخابات ينطلق فور انتخابه في انجاز برنامج اقتصادي أقنع به الناخبين. والمفروض أن الطرف الفائز يتعرض للتقييم بعد مائة يوم من الانتخابات على مدى انطلاقه في إنجاز ذلك البرنامج، قبل أن يمر للحساب (الشديد) أمام الشعب في المحطة الانتخابية الموالية بخصوص مدى تحقق البرنامج كاملا.

والمفروض كذلك في النظام الديمقراطي، الذي دخلناه طولا وعرضا، أن تطبق الادارة، المحايدة سياسيا، الخيارات العامة التي أفرزها الصندوق، وأن تتأقلم مع حاملي الثقة الشعبية، لا أن تواصل التحكم في إعداد وتنفيذ البرامج التنموية للدولة، وتطلب من الذين يعبرون عن إرادة الشعب أن ينسجموا هم معها ويتبنوها.

من غير المعقول مستقبلا أن يجد فائز بالانتخابات، حزبا كان أو تحالفا، مخططا خماسيا معدا من الادارة، وربما بتأثير من مؤسسات أجنبية مالية أو سياسية، يتضمن تصورا جاهزا للمنوال التنموي للتنفيذ عوض تطبيق البرنامج الذي نال على أساسه ثقة الشعب.

ومن غير المعقول أيضا أن يتواصل اعداد البرامج التنموية الجهوية بمقاربة مركزية ومنهجية تقليدية، والحال أن البلاد دخلت منذ الانتخابات البلدية 2018 في مرحلة اللامركزية والحكم المحلي التي تتمتع فيها المجالس البلدية حاليا، ثم الجهوية فالإقليمية مستقبلا بصلاحيات واسعة في الشأن التنموي.

معالم المقاربة الجديدة للتخطيط التنموي في البلاد

لا أظن أن البلاد جاهزة الآن للتخلي عن التخطيط التنموي، كما فعلت دول أخرى اندمجت تماما في اقتصاد السوق أو اختارت النهج اللامركزي الفيدرالي أو غيره أو انضمت لتكتلات إقليمية صارت تكاد تعوض الدولة في التخطيط الاستراتيجي (دول الاتحاد الأوربي نموذجا).

ما زال للدولة في تونس دور مهم تلعبه في تعبئة الموارد المالية والبشرية وتوجيهها نحو مشاريع كبرى مهيكلة وقطاعات استراتيجية وبرامج اقتصادية واجتماعية متوسطة وطويلة المدى.

لذلك لا مناص من إعادة النظر تماما في منهجية إعداد المخططات التنموية وفي أجندتها لتتناسب وتنسجم مع الأجندة الانتخابية. وهو ما يتطلب فضلا منهجيا بين التخطيط الجهوي المرتبط بالانتخابات البلدية ثم الجهوية فالإقليمية في وقت لاحق والتخطيط القطاعي والمركزي المرتبطين أساسا بالانتخابات التشريعية، وتعديلا للأجندة على ذلك الأساس.

المفروض مستقبلا أن يتم الانطلاق في اعداد المخططات التنموية المحلية مباشرة بعد الانتخابات البلدية. ويتم الانطلاق في اعداد المخططات القطاعية والمركزية مباشرة بعد نتائج الانتخابات التشريعية، تحت إشراف الحزب أو التحالف الحاكم. ثم القيام باستشارات شعبية وقطاعية واسعة، قبل أن يتحمل من إختيارهم الشعب المسؤولية في إعلان خياراتهم التنموية التي على أساسها نالوا الثقة وينطلقوا في تنفيذ برامجهم.

هذا الطرح ينسجم مع الطرح الذي أوردناه آنفا، والمتمثل في إيقاف مسار إعداد المخطط الخماسي 2021-2025 الذي يعتمد المقاربة التقليدية، وتعويضه بمخطط إنعاش اقتصادي وتضامن إجتماعي ينتهي بنهاية سنة 2024. ينطلق بالتوازي معه اعداد المخططات المحلية إثر الانتخابات البلدية لسنة 2023. على أن يبدأ إعداد المخطط التنموي الخماسي الرابع عشر بعد الانتخابات التشريعية لسنة 2024.

هذا الطرح سيكون قادرا على إقناع المؤسسات المالية الدولية والجهات المانحة والمقرضة وشركاء تونس عموما أن البلاد أصبحت تمتلك رؤية واضحة طويلة المدى، لأول مرة بعد سنوات طويلة من التخبط والعشوائية، وأن هناك أخيرا أمل في انطلاق تونس في مسار اصلاحات وتنمية يحظى بحدود مهمة من المشروعية ومن المصداقية. وهو ما سيسهل حصول البلاد على الإعتمادات اللازمة لتمويل المشاريع الكبرى للمخططات المستقبلية، وما سيسجع المستثمرين المحليين والأجانب للاستثمار بكثافة خلال الفترة القادمة.

من ناحية أخرى، فإن تحمل الأطراف الفائزة بأي انتخابات مستقبلا مسؤوليتها على مآلات ونتائج السياسات التنموية سيدفع الأحزاب والقوى الجديدة إلى بذل الجهد قبل وأثناء وبعد الانتخابات في إعداد التصورات التنموية والبرامج الاقتصادية والاجتماعية القابلة للإنجاز والقادرة على نيل ثقة الناس. وهو ما من شأنه رفع مستوى الخطاب السياسي، والخروج بالمتنافسين انتخابيا من الاطروحات الشعبوية والجدل السياسي الايديولوجي الذي لا يبني التنمية ولا الاستقرار ولا يمكن تونس من أن تصبح يوما ما "سنغافورة المتوسط".

انتهى